

## أقر مشروع قانون الوقف بالمناقشة العامة

## المجلس التشريعي يقر قانون التجارة الفلسطيني بالقراءة الثانية

من العقوبات على كل من اعتدى أو باع أو تصرف بأي نوع من أنواع التصرفات بأي وجه من الوجوه على أموال الوقف أو حرض أو سهل أو أعان غيره على الاعتداء على أي من أموال الوقف، كما تشمل العقوبات كل من منع أو أعاق موظفي الوزارة عن أداء واجباتهم.

وقال: "حرصت لجنة صياغة التشريعات على مراعاة التشريعات ذات العلاقة المطبقة في فلسطين وذلك تجنباً لأي تناقض بين التشريعات السارية، فضلاً عن إجراء مقارنة مع تشريعات الدول المجاورة للاستئناس بها مثل (الأردن، مصر، الإمارات، تونس، السعودية، لبنان) حيث عكفت اللجنة على دراسة تجربة الدول في مجال تنظيم الوقف".

وأشار الغول إلى أن مشروع القانون جاء لينظم شؤون الوقف ضمن منهجية تتسم بالشمولية تراعي خصوصية الأملاك الوقفية في ضوء أحكام الفقه الإسلامي وأحدث التشريعات العربية في تنظيم شؤون الوقف.

ولفت إلى أن مشروع القانون يتكون من (٦٨) مادة تناولت تحديد المقصود بالوقف وتحديد أنواعه وأركانها، والشروط الخاصة بكل من الوقف والموقوف، والولاية على الوقف، ووقف المساجد، إضافة إلى تعميم الوقف، كما تضمن مشروع القانون إيجار الوقف، والعقوبات، وأحكام ختامية وانتقالية.



المجلس مشروع قانون الوقف إلى كل من اللجنة القانونية ولجنة التربية والقضايا الاجتماعية حسب الأصول لإقراره بالمناقشة العامة. وأضاف الغول أن اللجنتين (القانونية والتربية) تريان أن هذا المشروع يتوافق مع أحكام القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته خاصة الفقرة (٢) المادة (٤) التي نصت على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع. وأكد الغول أن مشروع القانون يتميز بتبني حزمة

من قبل مختصين شرعيين للأطمئنان على أن مواد القانون تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. إلى ذلك أقر المجلس التشريعي قانون الوقف بالمناقشة العامة، وذلك في جلسة عقدها بمقره في مدينة غزة تمهيدا لإقراره بالقراءة الأولى. وأوضح النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي أن إقرار قانون الوقف بالمناقشة العامة يأتي حسب النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني حيث أحالت رئاسة

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني قانون التجارة الفلسطيني بالقراءة الثانية، تمهيدا لنشره في الصحيفة الرسمية، كما أقر مشروع قانون الوقف بالمناقشة العامة.

وأوضح النائب عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي أن إقرار قانون التجارة يأتي في إطار ضبط العمليات التجارية والاستثمارية والتعرف على مفهوم العمل التجاري ووضع الأحكام الخاصة بتنظيم عمل التاجر من أجل ضبط الاقتصاد الفلسطيني وتشجيع المستثمرين وجلب مزيد من الاستثمارات للعمل في فلسطين.

وبين النائب عدوان أنه من أهم الأحكام التي جاءت في القانون تؤكد على مفهوم العمل التجاري ومفهوم التاجر والدفاتر التجارية والسجل التجاري والمتجر والاسم التجاري وسوق الأوراق المالية. وأكد رئيس اللجنة الاقتصادية النائب

عاطف عدوان على أن المجلس أقر في جلسته المنعقدة يوم الأربعاء قانون التجارة بالقراءة الثانية منها لأن عدد مواد القانون المذكور تبلغ ٨٤٤ مادة جاءت على جميع تفاصيل العمل التجاري وما يخص التجار وأعمالهم.

ويذكر أن مشروع القانون وضع من قبل لجنة مشكلة من خبراء ومختصين وأساتذة جامعات في القانون التجاري، كما تم مراجعة مسودة القانون

### النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة لـ (البرلمان):

## المصالحة بعيدة المنال.. ولا حل إلا بإرساء برنامج وطني توافقي وإجراء انتخابات في أجواء مناسبة

فرض الحصار على غزة، فالإسرائيليون سيسعون جاهدين لإبقاء الانقسام، مضيفاً: «في أضييق الخيارات يمكن عمل تحسينات صغيرة هنا وهناك، لكن في النهاية الاحتلال المستفيد الأول من وضع الانقسام».

كما حذر خريشة من مغبة فرض حل سياسي على كل طرف على حدة في ظل الضعف السائد.

وأكد أن الحل الوطني للخروج من المأزق الفلسطيني يكمن في إجراء انتخابات عامة للشعب الفلسطيني في ظل أجواء مهياة لهذه الانتخابات حتى يقرر المواطن قياداته التي ستمثله في المرحلة القادمة وفق برنامج وطني واضح تتفق عليه القوى والفصائل والقطاعات الشعبية الفلسطينية.

نتيجة الانقسام، مشيراً إلى أن المواطن الذي لا ينتمي لفتح ولا لحماس يعيش الآن أزمة كبيرة، كونه لا يجد وظيفة ولا عمل ويأخذ مساعدات ويبتز من هنا وهناك.

وبين أن قضية التمثيل الفلسطيني يعترضها بعض الإشكاليات، فدول عربية تعترف بغزة ودول تعترف بالضفة، والتمثيل غير موحد، مؤكداً أنه إذا استمر الانقسام ستسوء الأمور أكثر من ذلك، وستصبح جزءاً من المحاور العربية، وبعد أن كانت القضية الفلسطينية هي التي توحد العرب، أصبح الآن الفلسطينيون منقسمون مع المحاور العربية. وحذر خريشة من مغبة الاستمرار في



النائب/د. حسن خريشة

إحباط شديدة لدى المواطن الفلسطيني وحالة من عدم الثقة الشعبية بالقيادات الفلسطينية والفصائلية لأن معاناته تزداد

ينتظر أن يحصل شيء ما في المنطقة يغير الصورة والمعادلة في أي مصالحة قادمة، موضحاً أن الاستقطاب لا زال قائماً بين الطرفين حتى هذه اللحظة، وبالتالي فإن الحديث عن المصالحة أصبح حديثاً مجسجاً.

وتابع: «حتى لو فشلت المفاوضات وهي فاشلة في الأساس، فنحن بحاجة لتجديد الشرعيات الفلسطينية وهذا بحاجة للانتخابات، والانتخابات بحاجة لتحضير، وكل ذلك يحتاج إلى وقت طويل، وعندما ستحدث الأطراف المنقسمة في التفاصيل سيفرقون فيها، وستعود الأمور إلى ما كانت عليه».

وأكد خريشة أن فشل الوفد الرئاسي في إنجاز ملف المصالحة سوف يترك حالة

استبعد د. حسن خريشة النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني تحقيق المصالحة خلال الأيام والأسابيع القادمة، مؤكداً أن المصالحة أصبحت بعيدة المنال.

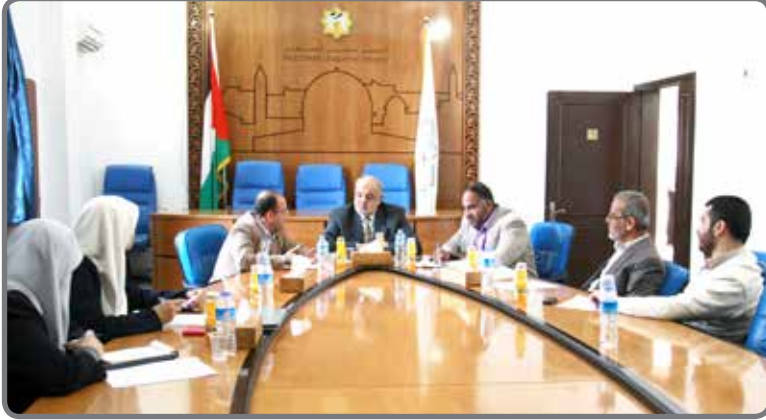
وقال خريشة في حوار خاص مع «البرلمان» أن إرسال الوفد الرئاسي إلى غزة يمثل خطوة تحدي من قبل السلطة الفلسطينية لحركة حماس، لتحميل طرف ما مسؤولية عدم إتمام المصالحة، معبراً عن أمله في ألا تكون مناورة سياسية لاستخدام المصالحة ورقة ضغط في المفاوضات، أو خطوة للخروج من المأزق الذي وصلت إليه قضية المفاوضات. وأضاف أن كل طرف من الأطراف



خلال اجتماعها الدوري

## لجنة وحدات القدس بالتشريعي تحذر من

### تنفيذ أكبر مجمع قومي يهودي للأثار في القدس المحتلة



عقدت لجنة وحدات القدس وححدات القدس في المجلس التشريعي والوزارات اجتماعها الدوري يوم الاثنين الماضي بحضور رئيس اللجنة النائب الدكتور خميس النجار ومدراء وحدات القدس في الوزارات والمؤسسات الحكومية.

وتحدث النائب النجار عما تتعرض له مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك من انتهاكات يومية وجرائم تهويد بصورة شرسة، مشيراً إلى أن العدو الصهيوني يخطط في هذه الأيام لتنفيذ أكبر مجمع قومي يهودي للأثار في مدينة القدس المحتلة.

وحذر النائب النجار خلال الاجتماع من الخطورة الكبيرة للحضريات

ومخططات التهويد على القدس والمسجد الأقصى المبارك. وناقش اجتماع اللجنة خطط وحدات القدس في الوزارات لعام ٢٠١٤م والموقع الإلكتروني الخاص باللجنة الذي سينطلق في الأول من شهر يونيو/ حزيران القادم والنشاطات والفعاليات الخاصة باللجنة.

في الذكرى الـ 38 ليوم الأرض

## التشريعي: شعبنا متمسك

### بأرضه ومقاومته رغم كل المؤامرات

واضاعة الحقوق لن يكتسب لها النجاح مهما ألبسوها حلل جديدة أو سموها بغير اسمها زوراً فستبقى محفورة في الذاكرة الفلسطينية على أنها خطة لانتهاء القضية وتصفيته، مؤكداً بأن الشعب الفلسطيني وقواه الحية والفاعلة ستحارب وتقاتل من أجل ابطال الخطة الأمريكية المذكورة.

وأضاف بحر أن شعبنا متمسك بحقوقه وثوابته على الرغم من كل المؤامرات التي تحاك ضده، معبراً عن فخره الشديد بمقاومة شعبنا البطلة التي تتحطم على صخرة صمودها كل المؤامرات.

ودعا بحر كل القوى والفصائل الفلسطينية للتصدي لأي مؤامرة تستهدف الحق الفلسطيني، ورفض نهج التفاوض العنفي مع الاحتلال.

أكد أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن يوم الأرض يجسد العلاقة الحميمة بين الأرض والإنسان الفلسطيني الذي ظل يرفض التشريد واللجوء والتوطين، والتهجير، وظل يرفض التخلي عن المقدسات الفلسطينية والوطنية والاسلامية.

وقال بحر في تصريح صحفي الاثنين ٣٠ مارس في الذكرى الـ ٣٨ ليوم الأرض أن هذا اليوم هو الذي فجر في الإنسان الفلسطيني الطاقات الكامنة والرغبة الشديدة في مقاتلة العدو والتخلص من الاحتلال وتحرير الأرض الفلسطينية من المتحلل الغاشم.

وتابع بحر أن خطة كيري التي تستهدف سلب الأرض الفلسطينية وتصفية القضية

خلال انطلاق ماراثون (فلسطين) من ساحة المجلس التشريعي

## د. بحري يؤكد على أهمية دعم التشريعي والحكومة لفئة الشباب

ونسأل الله أن يكون يومنا الرياضي القادم في القدس".

من ناحيته أكد وزير الشباب والرياضة د. محمد المدهون أن إحياء يوم الرياضي الفلسطيني يأتي بالأفعال لتكريس الرياضة منهج وسلوك، وتأتي هذه الفعاليات بالشراكة مع المؤسسات الوطنية الفلسطينية المختلفة.

وأشار المدهون إلى أنه في سياق هذه الفعاليات سيتم وضع حجر الأساس للبدء بإعادة إعمار ملعب فلسطين، لتكون رسالة من الشعب الفلسطيني بالإصرار والصمود في وجه المحتل، مشيداً بالتحرك الرياضي غير المسبوق على الساحة الفلسطينية، مشدداً على ضرورة التوجه إلى التمثيل الرياضي الخارجي والاحتراف، مطالباً المجلس التشريعي بالعمل على إقرار صندوق دعم الرياضة الفلسطينية.

وانطلق ماراثون "فلسطين" من ساحة المجلس التشريعي بطول ثلاثة كيلومترات ومن ثم العودة لساحة المجلس.

وفي النهاية تم تكريم الفائزين بالماراثون والجهات المشاركة والمؤسسات الراعية له.



الصهيوني وتحرير فلسطين تحتاج إلى شباب يافع شجاع يحمل الإيمان في قلبه والقوة في جسده".

وتابع بحر: "نتشرف أن نستقبل هذه الثلة المؤمنة من الشباب الرياضي الفلسطيني، ونحن في المجلس التشريعي معكم ومن ورائكم لتتألقوا كل ما تريدون، لأنكم أمل وذخر هذه الأمة،

من ضمنها إعداد الشباب في مثل هذا اليوم، لتكون عيونهم على فلسطين كلها، وهذا أملنا بشبابنا". وأشار بحر إلى أن هذه الفعاليات تدل على حرص وزارة الشباب والرياضة على تطوير قدرات الشباب والعمل على تأسيس بنية قوية للمجتمع الفلسطيني وللشباب الفلسطيني على وجه التحديد، مؤكداً أن مقاومة الاحتلال

انطلق الأحد الماضي من ساحة المجلس التشريعي الفلسطيني ماراثون وزارة الشباب والرياضة في يوم الرياضة الفلسطيني، بحضور نواب من التشريعي على رأسهم د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، ووزير الشباب والرياضة محمد المدهون، ورئيس المجلس الأول ليمبي الفلسطيني وليد أيوب، ونائب رئيس اللجنة الأولمبية أسعد المجدلوي، ورئيس الاتحاد الفلسطيني لألعاب القوى نادر حلاوة، وحضور من الجامعة الإسلامية وجامعة الأقصى، ولفيف من الرياضيين الفلسطينيين. ورحب د. أحمد بحر بالمشاركين في الماراثون الرياضي قائلاً: "ما أجمل هذا اللقاء وهو ينطلق من المجلس التشريعي الفلسطيني ويشارك فيه نواب الشعب، نتشرف باستقبال وزير الشباب والرياضة والإخوة الحضور".

وأضاف: "لقد أقر مجلس الوزراء هذا اليوم الرياضي الفلسطيني، ونحن في المجلس التشريعي عملنا على إقرار قانون الشباب، واهتمنا به ليكون إعداد الشباب الفلسطيني لتحرير هذه الأمة، إن إعداد القوة ليس فقط بالقوة العسكرية بل تشمل كل الأشياء الأخرى،

## الاحتلال يرفض استئناف النائب الأسير محمد بدر



مشيرة إلى أنه وبالرغم من مرضه ما زالت إدارة السجون تماطل في عرضه على الطبيب لتلقي العلاج المناسب.

الي ذلك وجه مدير اعلام المجلس التشريعي ماجد أبو مراد نداءً عاجلاً لمؤسسات حقوق الانسان والمؤسسات الحقوقية كافة المحلية منها والدولية بضرورة التحرك سريعاً من أجل ضمان الافراج عن النائب المختطف "بدر" وبقية النواب المختطفين ووضع حداً لمعاناتهم المستمرة منذ اعتقالهم لدى الاحتلال، مضيفاً بأن الاحتلال لا يقيم أي وزن للقانون الدولي الانساني ولا للاتفاقات الدولية علاوة على أن الاحتلال يضرب بعرض الحائط بالحصانة

عديدة كباقي النواب المختطفين لدى الاحتلال. يشار إلى أن النائب المختطف بدر اعتقل عدة مرات لدى الاحتلال، أمضى خلالها ما يزيد عن ١٠ أعوام متفرقة، معظمها كانت عبارة عن اعتقال إداري دون تهمة.

وقد حذرت عائلة النائب المختطف بدر من تردي حالته الصحية خلف قضبان العدو خاصة في ظل تجاهل الاحتلال وسلطان السجون للحالات المرضية لدى الأسرى وسياسة الإهمال الطبي التي تنتهجها في السجون.

وشددت عائلة النائب المختطف على أن بدر يعاني من أمراض عدة ذكرت منها ارتفاع في ضغط الدم ومشاكل في البروستاتا وتورمات مزمنة في القدمين،

رفضت ما تسمى بمحكمة عوفر العسكرية الواقعة غرب مدينة رام الله الاستئناف الذي تقدم به محامي النائب الأسير محمد ماهر بدر (٥٨ عاماً) من مدينة الخليل ضد قرار الاعتقال الإداري الصادر بحقه.

وكان الاحتلال قد أعاد اختطاف النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني محمد بدر في ٢٩ أكتوبر الماضي، وفرض عليه الاعتقال الإداري لمدة ٦ أشهر بدون أي تهمة تذكر، وقد تقدم محاموه باستئناف ضد اعتقاله الإداري، خشية أن يتم تجديد الحكم الإداري له لفترة اعتقاله ثانية خلال الأيام القادمة حيث تنتهي مدة اعتقاله الأولى، ولكن محكمة عوفر رفضت الاستئناف مما يهدد بإمكانية تجديد الإداري له مرات



## كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

**المصالحة: نعم للرمزة  
الواحدة.. ولا للتجزئة  
والانتقاء**

مع كل جهد أو مسعى جديد لتحريك ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية تنتعش آمال أبناء شعبنا الذين هُدم الانقسام وأرهقتهم الآثار السلبية المترتبة على ارتهاق الوطن والقضية للأجندات الخارجية المعادية للنزول عند مبادئ الشراكة الوطنية وتحرير القرار الوطني الفلسطيني من القيود الخارجية.

ومن هنا فإن إعلان السيد محمود عباس عن إرسال وفد من الشخصيات الوطنية والفصائلية إلى قطاع غزة لبحث سبل تطبيق المصالحة شكل موضع ترحاب لدى جميع أبناء شعبنا، وخصوصاً حركة حماس والمجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية، وأنعش بورصة الأمل في توحيد الصف الفلسطيني الداخلي في مواجهة المخططات والتحديات الصهيونية.

لكن التهديدات التي صدرت عن السيد عباس، والتي استبق فيها نتائج الحوار المنتظر بالتأكيد على اعتزامه إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ونقابية في الضفة الغربية دون قطاع غزة حال فشل الحوار، لا تنبئ عن نوايا سليمة، وتعزو الأمر برمته إلى المناورة السياسية في إطار الضغط على الاحتلال لتحسين الخيارات والشروط التفاوضية.

إن حاجتنا اليوم تبدو أشد ما تكون إلحاحاً إلى التسليح بالإرادة الوطنية الصادقة لإنهاء الانقسام وتطبيق ملفات المصالحة رزمة واحدة دون اجترأ، وامتشاق الخطوات الاستراتيجية بعيداً عن الخطوات التكتيكية، والعمل على إعادة ضبط المفاهيم الوطنية كي تنسجم مع إيقاع مصالحنا العليا، وتتحرر من الالتحاق بالتبعية والعلاقة بالخارج الذي لا يبغى الخير لشعبنا ووطننا وقضيتنا، ويحاول جهده ضرب مسيرتنا الكفاحية وتفجير ساحتنا الفلسطينية وإعادة عشرات السنين إلى الوراء.

فوق هذا وذاك، فإن التحديات التي تعصف بالقدس والمقدسات والمخاطر المحدقة بثوابتنا الوطنية جراء استمرار الارتهاق للمفاوضات العنيفة مع الاحتلال الصهيوني لا تدع مجالاً أو هامشاً للانتظار، فقد بلغ المخطط الصهيوني ضد الأقصى والمقدسات حداً بعيداً يخشى معه على مستقبل ومصير الأقصى والقدس والمقدسات في قادم الأيام، ما يتطلب وقفة وطنية عاجلة تعمل على استنهاض وتحشيد كل الجهود والطاقات الوطنية لمواجهة إجراءات ومخططات الاحتلال بحق المدينة المقدسة وأهلها الصامدين، والإسراع في إعداد وصياغة استراتيجية وطنية شاملة لرسم خارطة طريق لإنجاز مسيرة التحرر الوطني وسبل إدارة الصراع مع الاحتلال وحماية شعبنا وقضيتنا وثوابتنا الوطنية، وعدم قصر جهود تطبيق المصالحة على تشكيل الحكومة وإجراء الانتخابات فحسب بعيداً عن القضايا الوطنية الكبرى.

إن التوافق الوطني والتحرر من القيود والعلاقات في إطار علاقة التعاون الأمني الأثمة مع الاحتلال يشكل أقصر الطرق لإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني، وبدون ذلك ستبقى السلطة تدور مع رحي العيث حيث دار، وتدير ظهرها لحقوق وطموحات شعبها ومشروعها الوطني.

إن دعوتنا إلى تلمس سبل الوحدة والتوافق الوطني وفق الأصول الوطنية، وبما يقود إلى بناء استراتيجية وطنية موحدة في مواجهة الاحتلال، لا تعبر عن مجازاة لمتطلبات المرحلة بقدر ما تعبر عن رغبة أصيلة في إعادة ضبط المسار الوطني وإعادة صياغة نظريتنا الوطنية على أسس وطنية سليمة تعتمد على تصحيح الخلل وتلافي الأخطاء والخطايا التي أثقلت وأرهقت كاهل شعبنا خلال المراحل الماضية.

إن الحقيقة الراسخة التي لا يمكن تجاهلها أن الواقع الفلسطيني أشد ما يكون احتياجاً اليوم إلى موقف فلسطيني موحد يمنح الفرصة والغطاء المناسبين للمقاومة كي تلعب دورها المأمول وتؤدي عملها الممرتجى في ظل دعم سياسي وإعلامي ومادي عربي وإسلامي، ولو بالحد الأدنى، في ظل فشل خيار المفاوضات، وبهدف إنقاذ القدس وحماية أهلها ومقدساتها قبل فوات الأوان، وحماية أرضنا الفلسطينية من جرائم ومخططات الاحتلال، فالقدس وكل فلسطين أمانة، والتاريخ لا يرحم المقصرين والمتخاذلين على السواء.

لذا، فإننا نأمل من الوفد الرئاسي القادم إلى غزة أن يكون عند مستوى المسؤولية الوطنية، وأن يعمل على بسط رؤى وطنية خالصة بعيداً عن الرؤى والمصالح الضيقة، ويخرج من ضيق الموقف الفصائلي إلى سعة الموقف الوطني العام، ويعلن نزوله عند إرادة شعبنا بتطبيق كافة ملفات المصالحة بعيداً عن الاجتزاء المخل أو الانتقائية المرفوضة.

النائب الغول: يعالج الترهل القانوني وغياب الضوابط المحصنة للأملات الوقفية

## المجلس التشريعي يقر مشروع قانون الوقف بالمناقشة العامة



النص على سريان أحكام قانون إيجار العقارات رقم (٥) لسنة ٢٠١٣م على تسجيل عقود إيجار الموقوف، ومنح العقد المسجل أحكام السند التنفيذي، كذلك سريان قانون إيجار العقارات رقم (٥) لسنة ٢٠١٣م على حالات إخلاء مال الوقف المأجور.

وأكد الغول أن مشروع القانون يتميز بتبني حزمة من العقوبات على كل من اعتدى أو باع أو تصرف بأي نوع من أنواع التصرفات بأي وجه من الوجوه على أموال الوقف أو حرض أو سهل أو أعان غيره على الاعتداء على أي من أموال الوقف، كما تشمل العقوبات كل من منع أو أعاق موظفي الوزارة عن أداء واجباتهم.

ولفت النائب الغول إلى أن مشروع القانون أرسل إلى كل الوزارات والمؤسسات العامة لإبداء الرأي، وتلقت اللجنة القانونية العديد من الملاحظات والمقترحات التي استفادت منها.

وقال: «حرصت لجنة صياغة التشريعات على مراعاة التشريعات ذات العلاقة المطبقة في فلسطين وذلك تجنباً لأي تناقض بين التشريعات السارية، فضلاً عن إجراء مقارنة مع تشريعات الدول المجاورة للاستئناس بها مثل (الأردن، مصر، الإمارات، تونس، السعودية، لبنان) حيث عكفت اللجنة على دراسة تجربة الدول في مجال تنظيم الوقف».

وأشار الغول إلى أن مشروع القانون جاء لينظم شؤون الوقف ضمن منهجية تتسم بالشمولية تراعي خصوصية الأملاك الوقفية في ضوء أحكام الفقه الإسلامي وأحدث التشريعات العربية في تنظيم شؤون الوقف.

ولفت إلى أن مشروع القانون يتكون من (٦٨) مادة تناولت تحديد المقصود بالوقف وتحديد أنواعه وأماكنه، والشروط الخاصة بكل من الواقف والموقوف، والولاية على الوقف، ووقف المساجد، إضافة إلى تعمير الوقف، كما تضمن مشروع القانون إيجار الوقف، والعقوبات، وأحكاماً ختامية وانتقالية.

أقر المجلس التشريعي قانون الوقف بالمناقشة العامة، وذلك في جلسته التي عقدها بمقره في مدينة غزة تمهيداً لإقراره بالقراءة الأولى.

وأوضح النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي أن إقرار قانون الوقف بالمناقشة العامة يأتي حسب النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني حيث أحالت رئاسة المجلس مشروع قانون الوقف إلى كل من اللجنة القانونية ولجنة التربية والقضايا الاجتماعية حسب الأصول لإقراره بالمناقشة العامة.

وأضاف الغول أن اللجنتان (القانونية والتربية) تريان أن هذا المشروع يتوافق مع أحكام القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته خاصة الفقرة (٢) المادة (٤) التي نصت على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

وأوضح الغول الأسباب الموجبة لإقرار قانون الوقف قائلاً: «يتسم الإطار القانوني الناظم للوقف بالقدم والتناثر فضلاً عن تناثر أحكامه بين عدة قوانين وتشريعات تنتمي لحقب تاريخية مختلفة تتمثل في القرار الإداري رقم (١٩٥٧/٥٦٤) الصادر عن الحاكم الإداري العام لقطاع غزة بإنشاء إدارة الأوقاف الإسلامية، وقانون العدل والإنصاف وقانون الأوقاف الخيرية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٤ وقانون المتولي العام لسنة ١٩٢٥ وقانون الأوقاف الخيرية المتولي العام لسنة ١٩٤٧ الأمر رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء الوقف على غير الخيرات والأمر رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن إدارة أموال الوقف».

وتابع: «تسببت الأحكام القانونية المترهلة النازمة للوقف إلى ضياع العديد من الأملاك الوقفية نتيجة لغياب الضوابط المحصنة للأملاك الوقفية وضعف الأحكام الرادعة لمن يعتدي عليها».

وبين أن مشروع قانون الوقف نظم المشروع أحكام الولاية العامة على أموال الوقف وأناط بالمتولي العام (وزير الأوقاف) حق الولاية العامة على جميع الأوقاف، كما حرص المشروع على تحصين عقود إيجار الوقف وذلك من خلال

### التشريعي هو جهة الاختصاص الوحيدة لمناقشة الموضوع

## النائب د. مروان أبو راس: مشروع قانون العقوبات غير معطل (قيد الدراسة)

وألوياته دائماً هي التشريع والرقابة، وهو جهة الاختصاص الوحيدة في هذا الموضوع، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن مشروع قانون العقوبات المشار إليه غير معطل وما زال تحت الدراسة لأهل الاختصاص.

وجدد أبو راس تأكيداً على أن المجلس التشريعي دعا في بيان له صدر قبل أيام لضرورة التوافق الوطني في العمل البرلماني، وخاصة لدى سن القوانين التي لها علاقة مباشرة بالشأن الفلسطيني ومعالجة مصالحه.



نقى د. مروان أبو راس رئيس اللجنة المكلفة لإعداد قانون العقوبات الفلسطيني ومقرر اللجنة القانونية في المجلس التشريعي بشدة التصريحات التي صدرت عن البعض والتي مفادها بأن مشروع قانون العقوبات الفلسطيني معطل ولن يتم إدراجه على جدول أعمال كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي، واصفاً إياها بغير الدقيقة.

وأكد د. أبو راس في تصريح صحفي له أمس الأول أن أجندة المجلس التشريعي



## بيان توضيحي صادر عن المجلس التشريعي حول مشروع قانون العقوبات



اللجنة القانونية لدى تنظيمها ورشة عمل حول مشروع قانون العقوبات

يهدف كل مجتمع إنساني إلى تحقيق غرضين أساسيين، الأول المحافظة على كيانه وأمنه لضمان استقراره، والثاني توفير الحماية لحقوق أفراد وحرياتهم والمحافظة على كيان المجتمع وأمنه تشمل توفير أمنه الخارجي وأمنه الداخلي معاً، وحماية الأفراد تتركز في المحافظة على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم مع ردع كل اعتداء يمكن أن يقع على كل فرد في الداخل أو في الخارج ولا يتحقق ذلك إلا بنصوص عقابية زاجرة. وفي هذا الإطار يتصدر قانون العقوبات الذي يتبوأ مكانة سامية في البنية التشريعية لأي مجتمع، حيث يأتي في الترتيب بعد الدستور، ولا غرابة في

ذلك لأنه يضع السياج الحامي للنسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ويساهم في فرض الأمن والاستقرار من خلال بيان الأفعال المحظورة وعقوبتها وإرساء قواعد الردع العام. وبالتالي يجب أن يتسم قانون العقوبات بالقدرة على تحقيق الغاية المرجوة منه، أما إذا كانت نصوصه عاجزة عن زجر الجريمة وفرض العقوبة المناسبة لها فإنه لا مفر إعادة سن قانون عقوبات ضمن سياسة جنائية جديدة بحيث تكون نصوصه منسجمة مع التطورات المستحدثة وتتواءم مع أحكام الشريعة الإسلامية تحقق الردع العام بما لا يفتئت على حقوق الجاني.

١٠. العديد من العقوبات في قانون العقوبات الحالي يشوبها العوار وغياب المنطق نتيجة اختلاف الأزمان، مثال في المادة (٢٧٠) المتعلقة بالسرقة بشكل عام يُعاقب المتهم سنة إذا سرق سيارة مثلاً، بينما المادة (٢٧٢) المتعلقة بسرقة المواشي حيث يُعاقب مرتكبها بحد أدني ثلاث سنوات.

١١. اعتمد مشروع قانون العقوبات منهج التسديد والمقاربة لمبادئ الشريعة الإسلامية استناداً للمادة (٤) من القانون الأساسي التي أكدت على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

ولكل ما تقدم وانطلاقاً من حرص المجلس التشريعي على مشاركة المنظمات الحقوقية في العملية التشريعية فقد أرسلنا نسخة عن مشروع القانون للمنظمات الحقوقية كافة إلا أننا فوجئنا بهذه الضجة الإعلامية من قبل بعض هذه المنظمات وهل يعقل أن تكون بعد ذلك هذا الإجراء القانوني والمؤسساتي والمهني والديمقراطية هذه الهجمة الغير مبرره ضد المشروع الوطني الكبير، وإزاء ذلك فإننا نؤكد على ما يلي:

- دعوة الأخوة النواب من كافة الكتل والقوائم البرلمانية والمستقلين كما ندعو مرة أخرى كل مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في إثراء هذا المشروع بملاحظاتهم الهامة.

- أن المجلس التشريعي حريص على تبني السياسيات العقابية الحديثة كما أنه ملتزم بأحكام القانون الأساسي التي تعتبر ان مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع في فلسطين.

- إن مشروع قانون العقوبات المقر بالقراءة الأولى لا يزال قيد المشاورات وقابل للإثراء والحدف والإضافة وفق ما يري تأيه المجموع الوطني.

- دعوة إخواننا الحقوقيين والمؤسسات المهنية والإعلامية إلى تحري الدقة والموضوعية والمهنية عند توجيه النقد لأي مشروع قانون يُناقش من قبل المجلس التشريعي ونحن على استعداد لتلقي كافة الملاحظات ودراساتها وذلك تحقيقاً لمصلحة أبناء شعبنا الفلسطيني.

للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني خلال السنوات التي مرت على تطبيق قانون العقوبات في القطاع وفي الضفة علاوة على أنه نشأ في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية مغايرة لما نعيشه اليوم.

٤. عدم قدرة القانون الحالي للعقوبات على استيعاب حالات إجرامية مستحدثة مثل جرائم الحاسب الآلي والجرائم المصرفية والطبية وغيرها من الجرائم؛ خاصة وأن المادة الجزائية محكومة بقيدين أولهما أنه يحظر القياس نهائياً على جريمة أو عقوبة والثاني لا يجوز التوسع في تأويل النص الجزائي،

وبالتالي فإن أي فعل لم تتضمنه هذه النصوص بالتجريم يعتبر مباحاً وعليه ستخرج الكثير من الأفعال من مناح التجريم عملاً بالمبدأ القانوني المستقر بأنه (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص).

٥. صياغة مواد قانون العقوبات الحالي غير مترابطة بل مشتتة ويُعزى ذلك إلى أنها منقولة عن النص الإنجليزي ترجمة إلى اللغة العربية.

٦. تضمن القانون الحالي مصطلحات غير مألوفة أو مفردات مُلغاة كالعملات المعتمدة في القانون غير متداولة ويصعب تقدير مثيلها.

٧. وجود بعض التنافر بين أحكام العقوبات الحالي والإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١. ومنها نص المادة (٤) من قانون الإجراءات والتي حظرت اقامة الدعوى الجزائية في الجرائم التي علق القانون اقامتها على اذن او شكوى او طلب. الخ في حين لم يحدد القانون المطبق هذه الجرائم. ٨. سد قانون العقوبات المقترح العديد من أوجه الفراغ التشريعي وقطع الطريق على القياس المحظور أساساً ووضع حداً لأسلوب (لي ذراع النص) من قبل القضاة والنيابة العامة لمواءمته مع وضعيات جديدة لم ينص عليها المشرع صراحةً.

٩. تسببت العقوبات المتدنية للعديد من الجرائم في قانون العقوبات الساري إلى تصاعد ظواهر إجرامية في المجتمع الفلسطيني في ظل عجز القاضي عن ردع هذه الجرائم (مثل جرائم النصب المالي التي تبلغ أقصى عقوبة بها السجن خمسة سنوات).

المجتمع المدني، حيث توصلت هذه اللجنة الى صياغة لمشروع القانون تأخذ بالاعتبار كافة الملاحظات التي ابداهها المواطنون ومؤسسات المجتمع المدني على مشروع قانون العقوبات المقر بالقراءة الاولى من قبل المجلس التشريعي السابق.

خامساً: في بداية مارس عام ٢٠١٤م قررت اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي واللجنة المختصة عرض المشروع على مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية والمؤسسات النسوية والمختصين بالجامعات الفلسطينية مرة أخرى وذلك من اجل إعداده للقراءة الثانية لعرضه على المجلس التشريعي في مرحلة لاحقة اذا ما اخذنا بالاعتبار الحاجة الملحة لإصدار هذا القانون والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. تعدد المرجعيات القانونية النازمة للمسائل الجزائية في الأراضي الفلسطينية حيث تتسم هذه القوانين تارةً بالتنافر وتارةً أخرى بالتناثر حيث تطبق المحاكم في فلسطين ثلاث قوانين للعقوبات وهي:

- قانون العقوبات رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦ وتعديلاته وهو مطبق في قطاع غزة.

- قانون العقوبات الاردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وهو مطبق في الضفة الغربية.

- قانون العقوبات الثوري لسنة ١٩٧٩ وهو مطبق من قبل المحاكم العسكرية في الضفة وغزة.

٢. تضمن قانون العقوبات الساري بعض الأحكام التي تخدم السياسة الجنائية للمستعمر الإنجليزي آنذاك، حيث تساهل المشرع في بعض الجرائم الأخلاقية والدينية بينما تشدد في الجرائم الماسة بالمندوب السامي والماسة بالأمن العام.

٣. يتسم الإطار القانوني الناظم للعقوبات في قطاع غزة المتمثل في القانون رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦م بالترهل والقدم حيث مضى على إصداره (٧٦) سنة وما يزيد عن (٥٢) سنة على تطبيق قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المعمول به في محافظات الضفة الغربية، فضلاً عن أن العديد من الأوامر المنظمة لمسائل جزائية مثل الشيك بدون رصيد وغيره من الأنظمة والأوامر، ونظراً

إزاء ما تقدم فإن المجلس التشريعي الفلسطيني يستهجن ما طالعنا به بعض وسائل الاعلام بكثير من اللغط حول مشروع قانون العقوبات المقر بالقراءة الاولى من المجلس التشريعي السابق في العام ٢٠٠٣م، وفي إطار الرد على هذا اللغط ممن يسعون الى تعطيل الحياة التشريعية في فلسطين فإننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نضع بين ايدي المواطنين حقيقة ما يجري في المجلس التشريعي بالخصوص وهي كما يلي:

أولاً: في إطار سعى المجلس التشريعي السابق لتوحيد القوانين في فلسطين فقد ارتأت السلطة التنفيذية ومن خلال برنامج تطوير الاطر القانونية الممول من البنك الدولي ان تضع قانون عقوبات موحد للضفة الغربية وغزة وبناء عليه شكلت لجنة من المختصين القانونيين من فلسطين ومصر والاردن وبدأت في صياغة مشروع القانون وفقاً لآخر التطورات في مجال السياسة العقابية وقد تم الانتهاء من هذا المشروع في العام ٢٠٠١م، وفي العام ٢٠٠٣م تم الانتهاء من إقرار مشروع القانون بالقراءة الاولى.

ثانياً: لاقى مشروع قانون العقوبات المقر بالقراءة الاولى في حينه معارضة شديدة من المواطنين الفلسطينيين وذلك لمخالفته أحكام القانون الاساسي الفلسطيني وخاصة المادة (٤) الفقرة ٢ التي تنص على أن مبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع، حيث أن الكثير من تلك العقوبات لا تأخذ بمبادئ الشريعة الاسلامية.

ثالثاً: في العام ٢٠٠٨م وفي اطار متابعة المجلس التشريعي الحالي لما تم إقراره وصياغته من تشريعات خلال المرحلة السابقة فقد ارتأت اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي إدخال تعديلات على مشروع قانون العقوبات المقر بالقراءة الاولى من اجل إعداده للقراءة الثانية.

رابعاً: بعد مرور اكثر من خمس سنوات من المناقشات وورش العمل حول مشروع قانون العقوبات لإعداده للقراءة الثانية فقد تقرر تشكل لجنة من الخبراء القانونيين والشرعيين والقضاة والمحامين والحقوقيين ومؤسسات



استمع إلى أهم الإنجازات وطبيعة المعوقات التي تواجه القطاع الصحي بفعل الحصار

## المجلس التشريعي يزور وزارة الصحة ويطمئن على سير العمل فيها ومستوى خدماتها المقدمة للجمهور

زار وفد رفيع من نواب المجلس التشريعي برئاسة د. وأركان الوزارة والمسؤولين فيها. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وضم الوفد البرلماني النائب عبد الرحمن الجمل وزير الصحة، والتقى الوزير د. مفيد المخلاطي رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي، والنائب خميس النجار مسؤول ملف الصحة في المجلس، والنائب يوسف الشرافي والنائب هدى نعيم.

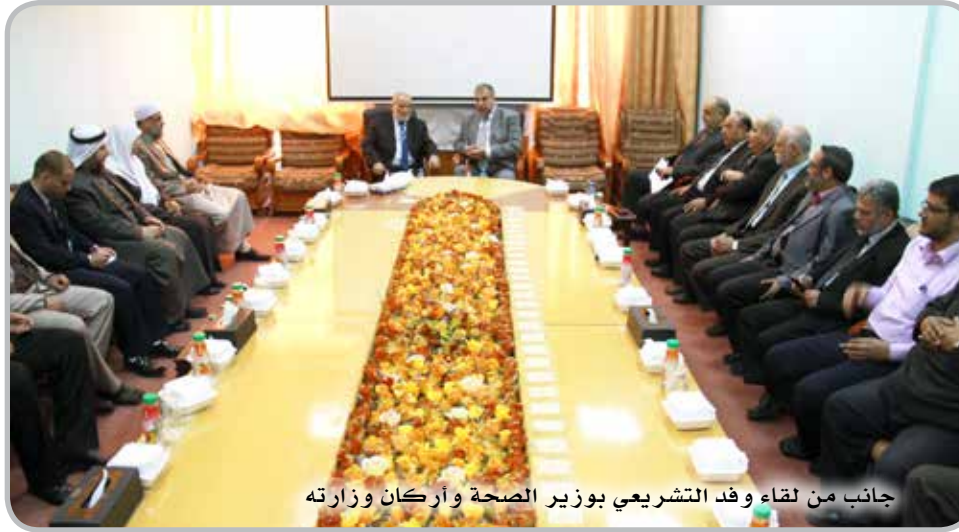
التي تحققها وزارة الصحة من خلال الاهتمام بالجانب الاعلامي ورفد المؤسسات الاعلامية بتقارير دورية توضح الأعمال والإنجازات والخدمات المقدمة. بدوره قال مسؤول ملف الصحة في المجلس التشريعي النائب د. خميس النجار أنه لم يتلق أي شكوى من المواطنين على أداء الطواقم الطبية في المستشفيات الحكومية منذ ثلاثة أشهر، الأمر الذي عدّه مؤشراً إيجابياً يدل على رقي الخدمة المقدمة وتميزها. وأشار النجار إلى أنه يقوم بشكل دوري بزيارة المستشفيات والمراكز الصحية المركزية التابعة للوزارة للاطلاع على سير العمل فيها والاطمئنان على المرضى، منوهاً إلى أن نسبة الأخطاء الطبية في بلادنا هي في المستوى المقبول عالمياً ولا تثير القلق.

### حملة «فيينا خير»

إلى ذلك أشار مدير عام المستشفيات في الوزارة د. يوسف أبو الريش إلى أن ادارته تسعى جاهداً لخدمة المواطن المريض من خلال حملات نوعية، منوهاً إلى قرب انطلاق حملة «فيينا خير» والتي سينفذها أطباء وممرضين متطوعين سيعملون على إجراء عمليات جراحية خارج ساعات الدوام الرسمي وخلال الفترة المسائية، الأمر الذي سيخفف من قوائم الانتظار. وشدد أبو الريش على أن غرف العمليات في بعض المستشفيات تعمل أيام الإجازات الرسمية بكامل قدرتها التشغيلية من أجل تقديم خدمات طبية للمرضى دون طول انتظار، مؤكداً أن اللجان الفنية والطبية في المستشفيات في أفضل حالاتها وأنها لا تعمل بنفسية المأزوم.

### الطب الوقائي

فيما أوضح المدراء العامون في الوزارة خطط إدارتهم المختلفة الرامية إلى تحسين الأداء وتجويد



جانب من لقاء وفد التشريعي بوزير الصحة وأركان وزارته

مشدداً على أن من واجب وزارة الصحة وكذلك بقية الوزارات تسهيل مهام المواطنين وخدمتهم لأننا نتشرف بخدمة مواطنينا والسهر على راحتهم من خلال الوزارات التي تعتبر مؤسسات الشعب الفلسطيني كاملاً، مؤكداً على أن الواجب الوطني يحتم علينا تقديم الخدمة الطبية لكافة المواطنين دون أي تمييز ودون ابطاء.

### نحو حلول إبداعية

من ناحيتهم أشاد النواب المشاركون في الزيارة بجهود وزارة الصحة، داعين إلى حلول إبداعية لعلاج مشكلة قوائم الانتظار كاستثمار أيام السبت في إجراء العمليات الجراحية، أو إيجاد نظام إداري يسمح بدوام الأطباء في الفترة المسائية لإجراء العمليات الجراحية

الوزارات وأكثرها عملاً من أجل مصلحة المواطن الفلسطيني، مشيداً بجهود وزير الصحة والطواقم العاملة بالوزارة أثناء معركة حجارة السجيل، منوهاً إلى كون وزارة الصحة وزارة مركزية تقوم بدور متميز.

وأضاف: «كنت أرى الوزير المخلاطي على رأس عمله وقائماً على متابعة الأعمال الصحية والجهود الطبية على مدار الساعة أثناء العدوان ولم يبرح مكان العمل ولو للحظة واحدة، والحقيقة أننا نفخر بعمل الوزارة خاصة وخاصة أنها لم تتوقف عن تقديم الخدمات للمرضى على الرغم من كونها تعمل تحت الضغط والحصار الطائفي».

وأشاد بحر بكفاءة الطبيب الفلسطيني وانتمائه وحبه لوطنه المر الذي صنع تاريخاً مشرفاً لوزارة الصحة يمكن لنا أن نفاخر الدنيا بأسرها بهذا التاريخ الناصع، منوهاً إلى أن قطاع غزة يحمل للعالم مشروعاً واعد ملؤه العدالة والحق والمساواة وهو مشروع منتصر لا محالة بإذن الله.

وشدد على أن سر نجاح وزارة الصحة مردوده إلى تمتع الطبيب الفلسطيني بالإرادة القوية والتوكل على الله.

### العلاقة مع التشريعي

وأضاف بحر أن العلاقة بين المجلس التشريعي وممثلاً بلجنة التربية والقضايا الاجتماعية وبين وزارة الصحة تقوم أساساً بالتعاون والتكامل من أجل مصلحة المواطن الفلسطيني والاعتناء بصحته، مشيراً إلى أن التشريعي يسعى من خلال تلك العلاقة لتحسين جودة الأداء الصحي وتجويد العمل والخدمة المقدمة للمواطن من خلال مستشفيات وزارة الصحة.

ونصح بحر وزير الصحة بمزيد من الاهتمام بالتنمية البشرية وصقل مهارات الأطباء وطواقم العمل بالوزارة من خلال برامج المبتعثين، داعياً لتكثيف الجهود بين الوزارة والتشريعي بغية إنجاز قانون تنظيم المهنة الصحية عاجلاً نظراً لأهميته للطبيب والمريض على حد سواء.

### المواطن أولاً

وأضاف بحر أن خدمة المواطن الفلسطيني يجب أن تقع في بؤرة اهتمامنا جميعاً وأن المواطن إنما هو أغلى ما نملك، وعلينا أن نسخر كافة الامكانيات وكل الطاقات لتقديم الخدمة المتميزة له دون انقطاع،

### عطاء رغم الحصار

واستمع الوفد البرلماني من المخلاطي إلى أهم الإنجازات وأبرز المعوقات التي تواجه عمل وزارة الصحة وطواقمها العاملة بمختلف المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للوزارة. وقدم الوزير المخلاطي شرحاً وافياً عن أعمال وزارته، مؤكداً أن الوزارة تعمل بأقصى الجهود الممكنة بذلها من أجل صحة المواطن الفلسطيني، منوهاً إلى أن الارتقاء بالخدمة الصحية المقدمة للمواطن وتحسين جودتها هي من أولويات وزارته.

وأشار المخلاطي إلى أن تشديد الحصار خلال الشهور التسع الماضية ترك آثاراً واسعة على الخدمات الصحية من حيث رصيد الأدوية والمستلزمات الطبية التي تضررت بشكل ملحوظ جراء الحصار.

وشدد المخلاطي على أن ٨٠٪ من المشاريع الانشائية التابعة للوزارة تعطل بعضها بشكل كلي وبعضها بشكل جزئي خلال فترة تشديد الحصار، منوهاً إلى أن بعض المؤسسات الدولية الاغاثية تشارك في حصار القطاع في مخالفة واضحة للمهام التي من المفترض أن تقوم بها تلك المؤسسات، مشدداً على أن ٣٠٪ من قائمة الأدوية الضرورية بات رصيدها «صفر» بفعل تشديد الحصار على القطاع.

وقال المخلاطي بأن وزارته تبذل أقصى الجهود لبقاء الخدمات الصحية الحيوية في حالة استمرار دائم، مشيراً إلى أن مستشفيات وزارته لم تنقطع عن تقديم تلك الخدمات الحيوية.

ونوه إلى أن الخدمات الصحية الضرورية المقدمة لمرضى الكلى نظراً لكونها خدمة لا يتم تقديمها في مستشفيات القطاع الخاص.

### عوائق وصعوبات

وأكد الوزير المخلاطي أن وزارته تتعرض لحالة قاسية وغير مسبوقه من الحصار الذي طالت آثاره كافة القطاعات الصحية، مشيراً إلى أن مسئولا كبيراً في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين أبلغه بمواجهة مؤسسته صعوبات بالغة في جلب التمويل المالي لقطاع غزة.

وقال المخلاطي إن تكلفة صيانة أجهزة التصوير الطبقي في الشهور الأخيرة تقدر بحوالي «٣٣٠» مليون دولار أمريكي وهو مبلغ كبير تسعى الوزارة لتوفيره من قبل جهات دولية صديقة للشعب الفلسطيني، في حين تبلغ قيمة ميزانية الأدوية المطلوبة شهرياً أربعة ملايين دولار.

وتابع: «نحن لا نكل أبداً من طرق كافة الأبواب على الصعيد الاقليمي والدولي والعالمي من أجل مرضانا وبغية إصلاح الأجهزة الطبية المتعطلة بفعل انتهاء عمرها الافتراضي، ولجلب الأدوية المهمة لحياة المرضى».

وأشار المخلاطي إلى تشكيل لجنة طوارئ مركزية في وزارته ولجان فرعية في كل محافظات القطاع بهدف الاستعداد لأي طارئ قد يواجه القطاع كاندلاع حرب أو تصعيد أمني من قبل الاحتلال، مؤكداً على أن الوزارة تجري مناورات صحية بين الفينة والأخرى للتأكد من الجاهزية الصحية التامة.

### دور متميز

من ناحيته أشار د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي إلى أن وزارة الصحة تعتبر من أهم



الوفد البرلماني في ختام زيارة وزارة الصحة

الخدمات، فقد أكد مدير عام الرقابة في الوزارة د. مدحت محسن أن الطب الوقائي يستحوذ على الاهتمام المباشر والشديد، موضحاً بأن الوزارة تقوم بفحص الموائد الغذائية بشكل دوري واتلاف المواد غير الصالحة للاستخدام الآدمي منها. وشدد على أن فلسطين تعتبر من أفضل البلاد العربية في نظام التطعيمات التي تعطى للأطفال في السن المبكرة، ووفقاً لأحدث التقنيات التي توصلت لها العلوم الطبية.

التي ينتظرها المرضى. وعبر رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية النائب عبد الرحمن الجمل عن إدراك لجنته لحجم العمل المبذول من قبل الوزارة ولطبيعة الإنجازات التي تم تحقيقها وخاصة من ناحية الارتقاء بالنظام الإداري داخل مستشفيات وزارة الصحة، منوهاً إلى أنه على اطلاع دائم على منظومة العمل المتكاملة التي تعمل الوزارة بموجبها، مبدياً إعجابه بذلك. ودعا الجمل إلى وضع المواطن في صورة الإنجازات

## المجلس التشريعي يضع حلولاً لـ 80% من مشاكل وشكاوى المواطنين

في إحصائية للمجلس التشريعي  
للعام 2013

وكان الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي يستقبل المواطنين في مقر المجلس كل يوم سبت من بداية الأسبوع، في إطار تواصل المجلس مع الجمهور.

أنهى ديوان الشكاوى في المجلس التشريعي تقريره للعام 2013 بخصوص شكاوى المواطنين التي استقبلها المجلس على مدار العام المنصرم.

الإجمالية، وخاطب تلك الجهات، وتم إنجاز (362) شكاوى بشكل كامل بمعدل (79.2%)، وكان تم التواصل مع المواطنين الذين تقدموا بالشكاوى بخصوص الرد الوارد من تلك الجهات، وجاري متابعة (95) شكاوى متبقية لدى الجهات المعنية،

### حالات صعبة

وأدرجت (110) من الشكاوى التي استقبلها المجلس كحالات اجتماعية صعبة، تم التعامل معها من خلال تيسير الحصول على مساعدات لحالات اجتماعية وتوفير فرص عمل مؤقتة في الوزارات والمؤسسات الحكومية. إضافة إلى ذلك، كان هناك عددا من الشكاوى الخارجية عن اختصاص المجلس التشريعي.



د. بحر خلال استقباله شكاوى المواطنين

### طبيعة الشكاوى

واستقبل المجلس التشريعي خلال العام 2013 إجمالي (660) شكاوى، خاصة بقضايا مختلفة تتعلق (271) شكاوى منها بأداء الوزارات الحكومية، و(126) شكاوى ضد الأجهزة الأمنية، و(40) شكاوى ضد النيابة والقضاء، و(35) شكاوى ضد البلديات المحلية، و(119) شكاوى خاصة بالحالات الاجتماعية، و(68) شكاوى خاصة بالإصلاح يتواصل التشريعي في إطارها مع رابطة علماء فلسطين، وشنون الإصلاح والعشائر بشكل دوري.

### الإنجازات وآليات الحل

وكان المجلس التشريعي قد تواصل مع الجهات المعنية بخصوص (457) شكاوى من الشكاوى

| الشهر   | يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو | يوليو | أغسطس | سبتمبر | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر | المجموع |
|---|-------|--------|------|-------|------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|---------|
| التصنيف   |       |        |      |       |      |       |       |       |        |        |        |        |         |
| تم الإنجاز بالكامل (مخاطبة الجهة المعنية - وصل رد - تم إبلاغ المواطن بالرد) | 29    | 44     | 32   | 35    | 35   | 42    | 21    | 19    | 36     | 21     | 27     | 21     | 362     |
| تم مخاطبة الجهة المعنية ولا يوجد رد   | 11    | 6      | 20   | 7     | 6    | 10    | 3     | 4     | 9      | 5      | 12     | 2      | 95      |
| حفظ الشكاوى (شكاوى خارج اختصاص التشريعي)                                    | 6     | 9      | 3    | 7     | 6    | 16    | 4     | 6     | 14     | 6      | 9      | 7      | 93      |
| مساعدات وحالات اجتماعية   | 0     | 2      | 4    | 7     | 16   | 8     | 0     | 13    | 17     | 4      | 23     | 16     | 110     |
| المجموع   | 46    | 61     | 59   | 56    | 63   | 76    | 28    | 42    | 76     | 36     | 71     | 46     | 660     |

| الشهر           | يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو | يوليو | أغسطس | سبتمبر | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر | المجموع الكلي |
|-----------------|-------|--------|------|-------|------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|---------------|
| التصنيف         |       |        |      |       |      |       |       |       |        |        |        |        |               |
| وزارات حكومية   | 27    | 32     | 23   | 28    | 29   | 46    | 10    | 16    | 17     | 12     | 21     | 10     | 271           |
| أجهزة أمنية     | 7     | 14     | 14   | 5     | 12   | 14    | 4     | 8     | 16     | 11     | 13     | 8      | 126           |
| النيابة والقضاء | 0     | 1      | 3    | 4     | 3    | 2     | 4     | 2     | 10     | 4      | 4      | 3      | 40            |
| بلديات          | 4     | 5      | 3    | 7     | 2    | 3     | 2     | 1     | 3      | 1      | 1      | 3      | 35            |
| حالات اجتماعية  | 3     | 4      | 9    | 5     | 14   | 6     | 5     | 9     | 22     | 1      | 25     | 16     | 119           |
| إصلاحي          | 5     | 5      | 7    | 7     | 3    | 5     | 3     | 6     | 8      | 7      | 6      | 6      | 68            |
| المجموع         | 46    | 61     | 59   | 56    | 63   | 76    | 28    | 42    | 76     | 36     | 71     | 46     | 660           |





أمجد الأغا

## المرونة في إدارة السياسة التشريعية.. (تركيا نموذجاً)

أشارت النتائج الأخيرة للانتخابات البلدية في تركيا إعجاب العديد من المراقبين بعد أن حصد حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان أغلبية مريحة، وعلى الفور ثار التساؤل: كيف استطاع الحزب أن يحقق هذا النجاح في الانتخابات البرلمانية ثم البلدية رغم الأمواج المتلاطمة والمؤامرات التي تترصد بالحزب ورغم تنافر مبادئ الحزب مع المزاج العلماني السائد في تركيا؟ وبالتالي هل يمكن أن نستلهم من التجربة الأردوغانية ما يفيد واقعنا الفلسطيني؟

لعل المتابع للمشهد التركي يتفحص سيلحظ أن كلمة السر في هذا الإنجاز هي (المرونة في إدارة السياسة التشريعية) حيث تعرف السياسة التشريعية بأنها مجموعة التوجهات والمبادئ التي ترسمها السلطة التشريعية وتسعى لترجمتها في إطار أجندة تشريعية واضحة المعالم تعكس مرجعية فكرية للبرلمان.

والسياسة التشريعية لأي برلمان لا تنشأ عتياً أو اعتباطاً إنما تتشكل استناداً إلى البرنامج الانتخابي للحزب الحائز على الأغلبية البرلمانية وتعبّر عن أيديولوجية بماء عليها حصد الأغلبية.

بقراءة سريعة للمشهد التركي واستطلاع الكتابات التي تناولت هذا الموضوع فضلاً عن الاستماع لمن عايش مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية وشهد نموها يمكن نستخلص أبرز ملاح هذه المرونة في إدارة السياسة التشريعية في التالي:

١- التشريعات: تعتبر التشريعات مرآة المجتمع والأداة لتنظيم شتى مرافق الحياة، وعندما استلم الحزب دفة قيادة البلاد ورث تركة ثقيلة من التشريعات العلمانية الأتاتوركية الماسة بالإسلام والتي تشكل حجر عثرة أمام تنفيذ برامج الحزب، وبالتالي عقد الحزب العزم على إجراء تعديلات تشريعية هادئة ومتأنية حيث عمد إلى تعديل قانون علماني مع حزمة من القوانين الاقتصادية دون إثارة جلبة أو معارضة من العلمانيين ودون استفزاز المؤسسة العسكرية، وبالتالي نجح الحزب في وقت وجيز بتعديل قانون البلديات وقانون القضاء العالي ليسمح بمقاضاة العسكريين وقانون تنظيم التجارة وإدخال تعديلات دستورية هامة حررت البلاد من الفساد والبيروقراطية.

٢- المرونة: إنقسم الأداء التشريعي لحزب العدالة والتنمية بالبراغماتية والقدرة على التأقلم مع مختلف المتغيرات واستيعاب الغير، حيث تجلى ذلك بوضوح عندما عجز الحزب في تعديل أو إلغاء القوانين التي تحظر الحجاب في الجامعات التركية فعمد إلى استبعاد وإقالة رؤساء الجامعات والإيعاز للرؤساء الجدد بتهميش القانون الذي يحظر الحجاب وبالتالي القدرة الفائقة للحزب على الالتفاف على التشريعات التي تمس الشريعة الإسلامية أو تتناقض مع برامج الحزب.

٣- المنهج العلمي: استطاع حزب العدالة والتنمية أن يخصص بشكل علمي ومنهجي (قبل أن يصل إلى الحكم) إحتياجات الناخب التركي والوقوف على المشاكل الأساسية التي يعاني منها المجتمع التركي باختلاف شرائحه وطوائفه الفكرية وذلك من خلال دراسات مسحية علمية تحليلية، ثم الاستفادة من مخرجات هذا المسح في وضع الخطط والأجندة التشريعية اللازمة لترجمة هذه النتائج.

٢- المؤسسة العسكرية: استوعب الحزب المعادلة التركية المعقدة وتجنب الاصطدام مع المؤسسة العسكرية المستأثرة بمفاصل الحياة التركية واستفاد أردوغان من التجارب السابقة (تجربة نجم الدين أربكان الذين نقل الصدام مع الجيش إلى الشارع وكان مآل ذلك حل حزبه ومحاكمته)، وبالتالي نجح حزب العدالة والتنمية بشكل سلس وبذكاء في تحييد الجيش وكل تم من خلال القنوات القانونية لاسيما من خلال تعديل قانون القضاء العالي بحيث يتيح للقضاء المدني محاكمة العسكريين فضلاً عن المؤسسة القضائية التي نجحت في تقليص أظافر القيادات العسكرية المتأمرة على أردوغان وحكومته عبر إسناد لوائح إتهام لهم وبالتالي إدانتهم.

٣- التنمية: أيقن الحزب أن المدخل الرئيس لأي تنمية حقيقة يتحقق من خلال المرور عبر بابين: الاقتصاد والتعليم، وقد أعاد أردوغان ترتيب وظيفة الدولة باعتبارها خدمة للمواطن. وبالتالي عكف الحزب على إعادة النظر بالتشريعات النازمة لهذين القطاعين وإبلاءها الأولوية عبر إعداد برامج إغاثية عاجلة للفئات المهمشة (الفقراء، المعاقين، الشيخوخة، البطالة...) والتركيز على الخطط الخدماتية التي تمس الجمهور (تعبيد الطرقات، تحسين مستوى التامينات الاجتماعية، تحسين المرافق الصحية، رفع الرواتب، صيانة شبكات الكهرباء...)، والأهم من ذلك أصر أردوغان على شن حملة ضارية وبلا هوادة على الفساد في المؤسسات الحكومية بسن قوانين خاصة بالكسب غير المشروع وقطع الطريق على الاحتكار وبالتالي استطاع الحزب أن يترجم اسم الحزب (العدالة والتنمية) عملياً وحصد شعبية كبيرة. أما بعد...

يمكن أن نخلص مما تقدم ما يلي:

١- أن النجاح لا يأتي وليد الصدفة ولكن لكل نتيجة مقدمات، والسبيل لذلك حسن قراءة الواقع ورسم سياسة تشريعية تحاكي الواقع وتلبي متطلبات المجتمع.

٢- لعل من أبرز ما يلفت النظر في التجربة التركية (البراغماتية) أي المرونة والقدرة على مواكبة الظروف والتأقلم معها وتجنب الاصطدام وبالتالي لم يرفع حزب أردوغان شعارات إسلامية رنانة إنما عمل الحزب على تطويع الواقع بطريقتة ذكية وبهدوء وتؤده وصولاً للهدف المنشود.

٣- السياسة التشريعية لحزب العدالة والتنمية لم تخلج من توجهاتها الإسلامية ولم تسع لمدارة ذلك أو التنكر لأفكارها بل على العكس نجح الحزب في ابتكار معادلة جديدة تستطيع دمج الفكر الإسلامي الحديث والمستنير في بيئة متجددة في الفكر العلماني.

قد تكون السلطة التشريعية في فلسطين بحاجة لمحاكاة السياسة التشريعية لحزب العدالة والتنمية من خلال تبني أجندة تشريعية تلامس الواقع والتركيز على الحد من البطالة ورفع الرواتب وإصلاح المرافق الصحية ودعم التعليم وتعديل قوانين الخدمة المدنية والتأمين والمعاشات، أي باختصار الانحياز للمواطن والابتعاد عن التظنير والضجيج.

## نظموا لقاء جماهيرياً في النصيرات

# نواب التشريعي في المحافظ الوسطى يلتقون مدير عام "الأونروا" ورئيس جامعة بوليتكنك فلسطين



نواب الوسطى لدى زيارتهم جامعة بوليتكنك فلسطين

التقى نواب المجلس التشريعي في المحافظة الوسطى مدير عام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، واستقبلوا رئيس جامعة بوليتكنك فلسطين، كما نظموا لقاء جماهيرياً في مخيم النصيرات.

## مع مدير عام وكالة الغوث

فقد نظم نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في المحافظة الوسطى

لقاءً مفتوحاً مع مدير عام وكالة الغوث روبرت تيرنر في قطاع غزة في صالة النخيل بمدينة دير البلح، وكان في استقبالهم ووجهاء ومختابر وقيادة حركة حماس في دير البلح وقيادة شئون اللاجئين.

وتطرق النائب سالم سلامة إلى مدى معاناة اللاجئين في المحافظة الوسطى لأنها من أكثر مناطق القطاع ازدحاماً باللاجئين، مؤكداً بأن سياسة التقليلات التي تقوم بها الوكالة تأتي في وقت عصيب بسبب الحصار الصهيوني. من جانبه أكد النائب عبد الرحمن الجمل على أهمية المساعدات الاغاثية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، وأنها تسد حاجات أساسية في حياتهم.

بدوره أجاب مدير عام وكالة الغوث في قطاع غزة روبرت تيرنر عن أهم الاستفسارات التي طرحت من الحضور منها، والتي تتمحور حول توقيت التقليلات في هذا الوقت العصيب، وسبب عدم ضغط وكالة الغوث على إسرائيل، وإنجازات وكالة الغوث.

## وينظمون لقاءً جماهيرياً في النصيرات

كما نظم نواب الكتلة لقاء جماهيرياً في مسجد الفاروق بالنصيرات شمل مختابر وأهالي وقيادة المخيم.

وضم وفد النواب النائب د. سالم سلامة والنائب د. عبد الرحمن الجمل بحضور مدير شرطة الوسطى المقدم فؤاد أبو بطيخان ومدير هيئة التوجيه السياسي والمعنوي المقدم بسام أبو الريش ورئيس بلدية النصيرات محمد أبو شيكان ومسؤولين في المخيم.

وقال: "نجتمع اليوم في بيت من بيوت الله وهو ملتقانا الدائم وإن الإنسان يشعر بالسعادة عندما يلتبس حاجات الناس وإننا جئنا هنا اليوم لنستمع لكم ونعرف متطلباتكم".

وأوضح سلامة بأن هذا الشعب صبر صبراً لم يصبره أي شعب في العالم وإن ما يحدث في العالم من تغييرات هو كل من أجل فلسطين لأن قضية فلسطين هي قضية كل المسلمين. من جانبه أكد محمد أبو شيكان حرص بلديته على التخفيف من معاناة المواطنين من خلال تحسين المشاريع الخدماتية لهم.

وفي نهاية اللقاء تم فتح المجال للمواطنين من أهالي المنطقة بطرح مظالمهم.

من جانبهم شكر سكان مخيم النصيرات للنواب والقائمين على هذا اللقاء، مطالبين بالميزيد منها لأنها تسهم في توطيد العلاقة بين الشعب والحكومة.

## ويستقبلون وفداً من جامعة بوليتكنك فلسطين

إلى ذلك استقبل النواب وفداً من جامعة بوليتكنك فلسطين برئاسة د. زاهر كحيل رئيس الجامعة وذلك في مكتب الكتلة.

وكان في استقبال وفد الجامعة النائب سالم سلامة والنائب عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم.

وناقش وفد الجامعة مع النواب العديد من القضايا التي تخص الجامعة.

بدورهم وعد نواب كتلة التغيير والإصلاح برفع هذه القضايا للجهات المعنية.



النائبان : سالم سلامة ، وعبد الرحمن الجمل لدى مشاركتهم في لقاء جماهيري

وفي نهاية اللقاء شكر وفد الجامعة النواب على حسن الاستقبال وسعيهم الدءوب لحل المشاكل الجامعية.

ورحب النائب سلامة خلال كلمته بالحضور، مشيداً بصمود الشعب الفلسطيني أمام الحصار الخانق التي يتعرض له قطاع غزة.





## آفاق آفاق



مؤمن بسيسو

### انقلاب فاجر

ليس غريباً أن يستحل نظام الانقلاب في مصر جميع المحرمات.

(١)

في مصر اليوم حالة فجور و«لغوصة» وتصفية حسابات لا يعلم بها إلا الله.

قبل عدة أيام اتهمت زوجة العميد طارق المرجاوي الذي لقي مصرعه أمام جامعة القاهرة مؤخرًا، وزارة الداخلية المصرية بقتل زوجها وحرمانهم من رؤيته ولو لمرة واحدة، موضحة أنه قد تم تغسيل زوجها المقتول وتكفينه دون حضورهم، وأن وزارة الداخلية وضعت حراسة عند قبره ومنعت أيًا كان من الاقتراب منه.

وأشارت زوجة العميد المرجاوي إلى أن زوجها لم يمت بالانفجار كما روجت وسائل الاعلام الكاذبة، بل تم اغتياله برصاصة من مكان قريب، مؤكدة أن صحفي في صحيفة «اليوم السابع» أخبرها أن زوجها العميد قد قتل قبل الانفجار بدقائق، وأن الاسراع في دفنه لم يكن إلا لإخفاء معالم الجريمة.

وطالبت بفتح تحقيق فوري في حادثة اغتيال زوجها حتى لا تضطر لكشف أسرار تجبر نظام الانقلاب على الكشف عن هوية القاتل.

ما يكشفه الاعلام ليس سوى غيض من فيض الجرائم البشعة التي ترتكب في مصر في مرحلة ما بعد الانقلاب.

(٢)

آخر تقليعات نظام الانقلاب في مصر تتعلق بمحاوّلته لإصاق تهمة الإرهاب بشبكة الجزيرة الإعلامية، وإدراج «الجزيرة» ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، مع ما يعنيه ذلك من إجراءات وعقوبات فورية ليس أقلها إغلاق القنوات الفضائية التابعة للشبكة وملاحقة إدارتها ولربما العاملين فيها عربياً. فكرة محاولة تدمير الخصم عبر وصمه بالإرهاب أضحت فكرة رائجة في الوسط الانقلابي في مصر، ولا يتعدى الأمر سوى رفع دعوى قضائية على أي جهة أو منظمة معادية للانقلاب أمام القضاء المصري غير النزيه الذي يشكل أحد أهم أذرع الانقلاب كي يصدر القرار القضائي بكل يسر وسهولة وفي وقت قياسي دون أي عناء.

محاولة وصم «الجزيرة» بالإرهاب تعبير جليّ عن فشل الانقلاب في تسويق ذاته أمام الشعوب العربية، وعجز أكيد عن القدرة على احتواء الدور القطري في المنطقة العربية، ودلالة بالغة على مستوى السخف والمهازيل الذي بلغه نظام الانقلاب في مصر في الآونة الأخيرة.

(٣)

استمرار اعتقال صحفيي شبكة الجزيرة في مصر بما يزيد عن مائة يوم يفتح مجدداً ملف الحريات في مصر.

تنقسم مصر اليوم إلى فسطاطين إعلاميين، بحيث يشمل الأول الزمرة الصحفية والإعلامية الداعمة والمروجة للانقلاب، وتعمل بكل أريحية دون أي إزعاج، فيما يكمن الآخر في القطاع الصحفي والإعلامي النزيه والموضوعي الحرير على توصيف الواقع دون رتوش، وهو قطاع محارب أمنياً وملاحق قضائياً ويتم محاصرته والتنقيص عليه بمختلف الوسائل.

«الجزيرة» تدفع اليوم ثمن تغطيتها الإعلامية الموضوعية التي التزمت المهنية المجردة، ولم تطبل أو تزرمر لنظام الانقلاب الدموي في مصر، ورفضت الانصياع للضغوط الشرسة التي مورست ضدها طيلة المرحلة الماضية.

«الجزيرة»، شأنها شأن كل وسيلة أو شبكة إعلامية، لها ما لها وعليها ما عليها، لكن الانحياز إلى مقتضيات العدل والإنصاف يملي علينا الإشادة بالدور المشهود الذي لعبته «الجزيرة» على مستوى توعية الأمة وبث روح الأمل في الجماهير العربية منذ نشأتها وحتى اليوم، وجعلنا أكثر تقفراً واشمئزازاً مع كل محاولة استبدادية لتكميم صوتها الحر وطي صفحتها الإعلامية الرائدة.

الانقلاب إلى زوال مهما طال الزمن.

خلال مؤتمر صحفي استعرض الانتهاكات الصهيونية في القدس خلال الأشهر الماضية

## لجنة القدس بالتشريعي تحذر من مخططات استهداف الأقصى

## والمقدسات وتدعو السلطة لتفعيل البعد القانوني وملاحقة قادة الاحتلال دولياً



شرق أسوار القدس القديمة، كما صادقت على بناء (٣٨١) وحدة استيطانية جديدة في مغتصبة «جفعات زئيف» شمال القدس، كما أعلنت بلدية الاحتلال الصهيونية بالقدس نيتها إقامة حي استيطاني جديد يضم نحو (١٧٠٠) وحدة استيطانية جديدة جنوبي القدس.

٤- لجنة التخطيط والبناء التابعة لبلدية الاحتلال الصهيونية في القدس صادقت على بناء (١٢٥٧) وحدة استيطانية جديدة في شرقي القدس، كما أعطت تراخيص لبناء (٢٢٣) وحدة أخرى في مغتصبة «جبل أبو غنيم» و (١٠٢) وحدة أخرى في مغتصبة النبي يعقوب و٢٤ وحدة في مغتصبة «بسغات زئيف»، ووافقت هذه اللجنة على مخطط لبناء «مدرسة تلمودية ومركز تهويدي» في حي الشيخ جراح شمال القدس.

٥- طرحت وزارة الإسكان الصهيونية عطاء لبناء (٣٨٧) وحدة استيطانية في مغتصبة «راموت شلومو» لتوسيع المستوطنة باتجاه بلدة شعفاط شمال القدس.

٦- شرعت السلطات الصهيونية في بناء أكبر مشروع تهويدي في القدس وهو المشروع المسمى بالجمع القومي للأثار على مساحة نحو (٢٠) دونماً في غربي مدينة القدس.

### رابعاً: اعتقالات في القدس:

١- اعتقلت قوات الاحتلال الصهيونية نحو (١٨٣) مواطناً في أنحاء عديدة من مدينة القدس، وأصدرت قرارات حبس منزلي على عدد من الأطفال، كما قدمت أكثر من (٢٥) مواطناً مقدسياً لمحاكمات صهيونية.

### خامساً: مضاعفة الاعتداءات الصهيونية بالقتل والضرب:

١- تم إصابة (١١٢) مواطناً مقدسياً خلال مواجهات مع قوات الاحتلال الصهيونية، كما تم اعتداء هذه القوات الصهيونية على (٢٤) مواطناً مقدسياً من الرجال والأطفال والمسنين بالضرب المبرح عدد منهم داخل منازلهم.

٢- استشهد الأسير المقدسي جهاد عبد الرحمن الطويل (٤٧ عاماً) في قسم ديكل من سجن بئر السبع متأثراً بإصابته بعد الاعتداء عليه من السلطات الصهيونية في السجن.

٣- أغلقت الشرطة الصهيونية مقر مركز ييوس الثقافي في مدينة القدس لمنع عقد مؤتمر صحفي مناهض للخدمة المدنية الصهيونية، كما مددت هذه الشرطة إغلاق مقر جمعية سلوان الخيرية والنادي الإسلامي في بلدة سلوان جنوب الأقصى لمدة عام.

٤- تم الاعتداء على أكثر من (٩٣) سيارة لمقدسيين من قبل مجموعات متطرفة تطلق على نفسها جماعة «دفع الثمن».

### سادساً: انتهاك للأثار والمعالم التاريخية الإسلامية واعتداء عليها:

١. أقام مستوطنون صهيانيون 'كافيتيريا' ووحدة حمامات وحديقة للكلاب على أرض مقبرة مأمّن الله الإسلامية التاريخية، كما نثروا نشارة أخشاب لتغطية ما تبقى من القبور في هذه المقبرة الإسلامية في المنطقة الجنوبية منها وذلك بدعم من بلدية الاحتلال في القدس.

٢. قررت الحكومة الصهيونية تحويل إدارة الحديقة التوراتية المقامة على أماكن تاريخية منذ الفترة الإسلامية جنوب حائط البراق لجمعية إعاد التي تعمل على القدس القديمة.

### سابعاً: حفريات:

بدأت السلطات الصهيونية بتنفيذ المرحلة الأخيرة من حفرياتها في موقع مدخل حي وادي حلوة، نتج عنها انهيارات أرضية وانهيار جدار استنادي ضخم وتشققات واسعة في الشارع الرئيس في حي وادي حلوة ببلدة سلوان على بعد ١٠٠ متر جنوب المسجد الأقصى.

٢. واصل المغتصبون الصهاينة والشرطة الصهيونية الاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك بصورة يومية، وكان على رأس هذه الاقتحامات أعضاء كنيسة ووزراء صهيانية وحاخامات يهود، كما واصلت الشرطة وقوات الأمن الصهيونية الاعتداء على المصلين والمرابطين بالمسجد مما أدى إلى إصابة العديد منهم أثناء تصديهم لهذه الاقتحامات.

٣. أقدم متطرف صهيوني على توجيه طائرة صغيرة مزودة بآلة تصوير فوق المسجد الأقصى من مقبرة باب الرحمة.

٤. فرضت السلطات الصهيونية قيوداً مشددة على دخول المصلين إلى المسجد، وأغلقت (٧) من بواباته، ومنعت من تقل أعمارهم عن ٥٠ عاماً من دخول المسجد، وأبعدت هذه السلطات أكثر من (١٤) مواطناً مقدسياً عن المسجد الأقصى لمدد متفاوتة.

٥. اعتقلت الشرطة الصهيونية (١٨) مقدسياً من المصلين ومن طلاب حلقات العلم، منعت هذه الشرطة - أكثر من مرة - دخول طلاب وطالبات حلقات العلم إلى المسجد الأقصى، واستدعت عدداً كبيراً من هؤلاء الطلاب والطالبات للتحقيق في مركز الشرطة في القشلة.

### ثانياً: هدم منازل وعقارات واستيلاء عليها:

١- هدمت السلطات الصهيونية في القدس (٢٨) منزلاً و (٩) بركسات سكنية وبركسي تخزين ومحل بيع الخضار ومغسلة سيارات، وهدمت منشآت ومساكن لعرب الجهايين، وصادقت هذه السلطات على هدم بركسين سكنيين آخرين، كما وجّهت (٦٧) إخطاراً بهدم منازل أخرى في أحياء عديدة من القدس.

٢- أصدرت هذه السلطات قراراتين بالاستيلاء على منزلين لمقدسيين لصالح المغتصبين الصهاينة، في قرية العيزرية شرق القدس المحتلة لجعلها منطقة عسكرية، كما استولت جمعية (عطيرات كوهانيم) الاستيطانية الصهيونية على مبنى البريد في شارع صلاح الدين في شرقي القدس المحتلة.

### ثالثاً: تواصل النشاط الاستيطاني الصهيوني:

١- أقرت لجنة التخطيط والبناء في بلدية الاحتلال الصهيونية في القدس إقامة كنيس ما يسمى «جوهرة إسرائيل الذي يبعد نحو (٢٠٠) متر عن المسجد الأقصى من جهة الغرب.

٢- صادق وزير الإسكان الصهيوني على إقامة حي استيطاني جديد لصالح جنود جيش الاحتلال الصهيوني ممن يؤدون الخدمة الدائمة وعناصر الأجهزة الأمنية الصهيونية الأخرى في قلب مدينة القدس، كما صادقت بلدية الاحتلال الصهيونية بالقدس على بناء (١٨٢)

وحدة استيطانية جديدة في مغتصبة «راموت» شرقي القدس تم تخصيصها لعناصر الجيش من سكان القدس.

٣- شرعت السلطات الصهيونية بتنفيذ مخطط استيطاني جديد باسم «متنزه المطلة الوسطى» في حي الصوانة

دعت لجنة القدس والأقصى في المجلس

التشريعي المقدسيين إلى الاستمرار في صمودهم

وثباتهم البطولي في مواجهة المخططات التي

تنفذها السلطات الصهيونية في القدس.

### تحذير شديد

وحذر النائب د. أحمد أبو حلبية مقرر اللجنة -في مؤتمر صحفي عقده في مقر المجلس التشريعي أول أمس- بشدة من المخططات الصهيونية المستمرة ضد المسجد الأقصى من حفريات وافتتاح أنفاق جديدة أسفله وفي محيطه وتقسيمه لإيجاد أماكن وأزمّة لليهود فيه، والهادفة أيضاً إلى تغيير المعادلة الديمغرافية في هذه المدينة المقدسة لصالح العدو الصهيوني من خلال مصادرة أراضي أهلنا المقدسيين وهدم منازلهم وتكثيف الاستيطان الصهيوني فيها.

### هجمة شرسة

وأضاف إن العدو الصهيوني يشد من قبضته وهجمته الغاشمة ويسرع من وتيرة اعتدائه وممارساته الإجرامية على كل شيء في مدينة القدس وعلى مسجدها الأقصى المبارك ومقدساتها وعلى أهلنا المقدسيين، موضحاً أن خطورة هذه الهجمة المسعورة تكمن في تكثيف الاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك وانتهاك حرمة وقديسته وفرض سياسة الأمر الواقع لتقسيمه، وهدم العشرات من منازل أهلنا المقدسيين ومصادرة أراضيهم وترحيلهم خارج هذه المدينة المقدسة، وتكثيف سرطان الاستيطان الصهيوني في داخل القدس وفي محيطها، وتصعيد حملة الاعتداء بالاعتقال والمحاكمة والإبعاد القسري والاعتداء بالقتل والضرب على أولئك الأهل الكرام.

### تفعيل البعد القانوني

وطالب أبو حلبية السلطة الفلسطينية بضرورة تفعيل البعد القانوني في قضية القدس وملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة في المحافل والمحاكم الدولية والوطنية، كما طالبها بوقف مفاوضاتها العيبية مع العدو الصهيوني الذي يستغل هذه المفاوضات لفرض سياسة الأمر الواقع لتهويد القدس وتقسيم المسجد الأقصى المبارك.

### صندوق القدس

كما طالب أبو حلبية القادة العرب بتفعيل قراراتهم في القيم العربية السابقة، المتعلقة بصمود أهل القدس مالياً من خلال تفعيل صندوق دعم القدس.

### تقديم الدعم

ودعا العرب والمسلمين لتقديم الدعم المالي والمادي والإعلامي والقانوني لأهلنا الصامدين في مواجهة المخططات الصهيونية الهادفة لتهويد المدينة المقدسة وطمس المعالم الإسلامية والمسيحية فيها.

كما طالبهم أيضاً بإعلان النفي العام لنصرة المسجد الأقصى المبارك ومدينة القدس، خاصة في يوم ١٤ إبريل الحالي، حيث يعتزم العدو الصهيوني اقتحام المسجد الأقصى المبارك بكثافة وطريقة غير مسبوقة في ما يسمى بمناسبة عيد الفصح اليهودي.

وأشار أبو حلبية أن أشهر يناير وفبراير ومارس من هذا العام ٢٠١٤م شهدت الكثير من هذه الاعتداءات الصهيونية في القدس المحتلة على النحو التالي:

### أولاً: تواصل الانتهاكات الصهيونية بحق المسجد الأقصى المبارك:

١. أقرت لجنة الداخلية في الكنيسة الصهيونية إقامة لجنة فرعية متخصصة لتنفيذ قرارات الحكومة الصهيونية بشأن اقتحامات اليهود للمسجد الأقصى وفحص اقتحاماتهم يومياً.